

Original Research

مقالة پژوهشي

استراتيجيات توزيع الدخل بناء على الروايات المروية من حياة الامام علي (ع) مقارنة بالنظام الرأسمالي

زهرا خيرالهي*¹، ناصر نستاني²، سيده عاتكه اصل نجادي³

تاريخ القبول: 1444/02/19

تاريخ الاستلام: 1443/04/14

1. أستاذ مساعد في علوم القرآن والحديث، جامعة بيام نور، طهران، إيران

2. أستاذ مساعد في علوم القرآن والحديث، جامعة بيام نور، طهران، إيران

3. طالبة دكتوراه في علوم القرآن والحديث، جامعة بيام نور، طهران، إيران

Income Distribution Solutions Based on The Reports of the Life and Words of Imam Ali (AS) Compared to the Capitalist System

Zahra Kheirolahi*¹, Naser Nistani², Sayeda Atakeh Aslnajadi³

Received: 2021/11/20

Accepted: 2022/09/16

1. Assistant Professor of Quranic and Hadith Sciences, Payam Noor University, Tehran, Iran

2. Assistant Professor of Quranic and Hadith Sciences, Payam Noor University, Tehran, Iran

3. Ph.D. student of Quranic and Hadith Sciences, Payam Noor University, Tehran, Iran

10.30473/anb.2024.67652.1364

Abstract

Income distribution means the distribution of wealth and property between members of the society and different economic sectors, and policy-making in its implementation is mentioned as one of the concerns of most governments. One of the economic systems of the modern world is the capitalist system, which is based on individualism, freedom and private property. The most important elements of income distribution in this system are defined as natural factor, private property and free market. Based on this, personal interests are more important than social justice and fair distribution. The crises that occurred in this system, like the crisis of 1929 and 2008 in America, show that this system cannot include all social classes in the issue of income distribution. On the other hand, the study of income distribution policies in the government of Amir al-Mu'minin (AS) shows the effectiveness of Imam's strategies in the area of fair distribution of income for all social classes with moral and human connection that contemporary religious governments including Iran It can be used as a solution to the issue of fair income distribution. This article has tried to explain the principles and goals of the capitalist system, and the principles, goals, and distribution criteria of the Imam (a.s.), to examine the strategies of the Imam (a.s.) in the fair distribution of income. The findings show that the goal of the capitalist system in income distribution is to maximize profit, but the strategy of Imam (a.s.) according to his life and words, in addition to establishing social justice It is promoting the culture of self-sacrifice and reconciliation among the people. Amirul Momineen (AS) adopted two basic strategies to achieve this goal; First; Public cooperation and takaful, which was carried out while building a culture of cooperation, monitoring the business and market. the second; Providing social welfare and bringing people to the level of self-sufficiency was done by organizing and managing taxes and government investments..

Keywords: Income Distribution, Capitalist System, Economic Actions of Amir al-Mu'minin (AS), Takaful, Public Assistance, Guarantee of Excellence.

الملخص

توزيع الدخل عبارة عن توزيع الثروة والممتلكات بين أفراد المجتمع والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وقد اهتم بهذا الموضوع معظم الحكومات ضمن تخطيطاتهم الاقتصادية. أحد الأنظمة الاقتصادية في العالم الراهن هو النظام الاقتصادي الرأسمالي، الذي يقوم على أساس الفردية والحرية والملكية الخاصة. يُعد العامل الطبيعي، والملكية الخاصة والسوق الحر من أهم عناصر توزيع الدخل في هذا النظام. بناءً على ذلك، فإن المصالح الشخصية في هذا النظام أهم من العدالة الاجتماعية و التوزيع العادل. إنّ الأزمات التي حدثت في هذا النظام، مثل أزمات عامي 1929 و 2008 في أمريكا، تُظهر أنّ هذا النظام لا يمكن أن يشمل جميع الطبقات الاجتماعية في مسألة توزيع الدخل. من ناحية أخرى، تُظهر دراسة حكم أمير المؤمنين (ع) فاعلية استراتيجيات الإمام في مجال التوزيع العادل للدخل لجميع الطبقات الاجتماعية ذات الارتباط الأخلاقي والإنساني، وهو ما تستطيع الحكومات الدينية المعاصرة الاستفادة من هذه الاستراتيجيات واستخدامها كحل لقضية توزيع الدخل، تسعى هذه الدراسة من خلال شرح مبادئ وأهداف النظام الرأسمالي ومبادئ توزيع الإمام علي (ع) وأهدافه ومعاييرها أن تدرس إمكانية الاستفادة من استراتيجيات الإمام (ع) لحل هذه المشكلة. تظهر النتائج أن هدف النظام الرأسمالي في توزيع الدخل، ينحصر في الحصول على قسم أكبر من الربح، لكن هدف الإمام (ع) بالإضافة إلى إقامة العدالة الاجتماعية، هو تعزيز ثقافة التضحية بالنفس والتسامح بين الناس. اعتمد أمير المؤمنين (ع) استراتيجيتين أساسيتين لتحقيق هذا الهدف؛ الأول هو التعاون والتكافل العام، و الذي تم تنفيذه أثناء خلق ثقافة التعاون ومراقبة الأعمال والسوق. والثاني هو توفير الرفاه الاجتماعي ورفع الناس إلى مستوى الاكتفاء، والذي تم من خلال جباية الضرائب وإدارتها وإنشاء القطاع العام والاستثمارات الحكومية.

الكلمات الدلالية: توزيع الدخل، النظام الرأسمالي، الأعمال الاقتصادية لأمر المؤمنين (ع)، التكافل، الدعم العام، ضمان الإعالة.

*Corresponding Author: Zahra Kheirolahi

Email: zkheirolahi@Pnu.ac.ir

* نویسنده مسئول: زهرا خيرالهي

بيان المسئلة

تتم معظم الحكومات اهتماما بالغا بطريقة توزيع الدخل بين الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة وكذلك القطاعات الاقتصادية المختلفة (الصناعة، الخدمات، الزراعة) وهو ما يؤخذ في الاعتبار في السياسات الاقتصادية الكلية. لأن التوزيع العادل للدخل يؤدي إلى التنمية الاقتصادية (ازكيما وغفاري، ١٣٨٤، ٩).

رغم أنّ توزيع الدخل يقع في إطار الاقتصاد الجزئي، إلا أنه يتم تحليله على نطاق واسع في الاقتصاد الكلي والأهداف الهامة؛ لأن أحد الأسئلة الأساسية التي تواجهها كافة الأنظمة السياسية في مجال إدارة الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية هو توزيع الدخل، بحيث أصبح أسلوبه ونظامه معياراً لمقارنة المدارس الاقتصادية، لأنه من ناحية، له تأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل التنمية الاقتصادية والفقر والرفاهية الاجتماعية، ومن ناحية أخرى فإنّ التوزيع غير العادل للدخل يؤدي إلى زيادة الانحراف والشذوذات الاجتماعية والجريمة. (كوترا: ١٣٩٠، ٦٤١). رغم أنّ عدة عوامل مثل العولمة والتضخم والضرائب على توزيع الدخل لها تأثيراتها، فإن هذا البحث يتناول فقط تأثير النظام الرأسمالي؛ لأنه مع اختيار النظام الشيوعي السوفيتي، ظهر الاقتصاد الرأسمالي كأفضل بديل لإدارة المجتمعات. ويقبول تعاليم هذه المدرسة وآراءها، قامت معظم الدول ببناء نظامها الاقتصادي عليها أو على الأقل قامت ببناء بعض جوانب اقتصادها عليها. (دادغر، ١٣٨٧، ١٤٦). لكن الأزمات العديدة التي حدثت في هذا النظام، بما في ذلك الأزمة الأمريكية عام ١٩٢٩ وأزمة الائتمان في هذا البلد عام ٢٠٠٨، تكشف عدم كفاءة هذا النظام. (داودي وآخرون، ١٣٨٩، ١٢٨).

ومن ناحية أخرى فإن التقارير الواردة عن حياة الإمام علي وكلماته المتوافقة مع تعاليم المدرسة الإسلامية تشير إلى النجاح الاقتصادي للإمام علي (ع) في عهده. لقد تولّى الإمام (ع) الحكم في حالة حرجية؛ انخرق فيها توزيع دخل الحكومة وثوراتها عما كان عليه في عهد النبي

(ص)، وخاصة في عهد الخليفة الثالث، حيث كان توزيع أموال الحكومة وثوراتها في شكل غير عادل. في مثل هذا الوضع، كانت نتيجة تصرفات الإمام أن يتمتع الجميع في الكوفة بالمرافق الأساسية والخدمات الأولية: «مَا أَصْبَحَ بِالْكَوْفَةِ أَحَدٌ إِلَّا نَاعِمًا إِنَّ أَدْنَاهُمْ مَنْزِلَةٌ لِيَأْكُلُ الْبُرَّ وَيَجْلِسُ فِي الظِّلِّ وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءِ الْفُرَاتِ» (ابن أبي شيبه، ١٤٠٩، ١٠٢/٢)

يسعى هذا المقال للحصول على هذا السؤال؛ ما هي استراتيجيات الإمام (ع) في توزيع الدخل كنموذج عملي للحكومات الإسلامية المعاصرة ومن ضمنها إيران، مقارنة بأنماط التوزيع في النظام الرأسمالي؟ فرضية المقال هي أنّ استراتيجيات أمير المؤمنين (ع) في اتجاه توزيع الدخل تؤدي إلى العدالة التوزيعية ويمكن استخدامها كنموذج للحكومات الدينية.

في هذا المقال، يتم معالجة توزيع الدخل، أي كيفية تقسيم الدخل القومي والثروة التي وهبها الله، بين الناس، كما يتم ذكر الغرض من توزيع الدخل. ويتم شرح أساسيات التوزيع في النظام الرأسمالي، تم تحديد معايير التوزيع العادل للدخل، ويتم تحليل سياسات أمير المؤمنين (ع) في اتجاه التوزيع العادل للدخل.

خلفية البحث

أما فيما يتعلق بالاقتصاد في حكومة أمير المؤمنين (ع) فقد أجريت دراسات وأبحاث كثيرة تطرقت إلى مناقشة مسألة توزيع الدخل؛ منها:

يوسفى (١٣٨٧)، كتاب النظام الاقتصادي العلوي؛ أسسه وأهدافه ومبادئه الإستراتيجية، منشورات معهد أبحاث الثقافة والفكر الإسلامي. ذكر المؤلف التوزيع العادل كأحد المبادئ الإستراتيجية للإمام (ع) وعبر عن استراتيجيات وسياسات الإمام (ع) وحلوله (ع) ومعايير دون مقارنتها بالنظام الرأسمالي.

مولايي (١٣٩٢)، في بحث علمي في مجلة أبحاث نهج البلاغة، تناول "الأفكار الاقتصادية للإمام علي (ع) في نهج البلاغة" واكتفى بالإشارة غير المباشرة إلى مسألة التوزيع والدخل.

وقد تناول دلشاد الطهراني، وحسن آهنجري

الإسلامية. ويقال أيضاً أن التوزيع العادل للثروة يعزز أساس المجتمع. وقد اقتصر الباحث في هذا البحث على أحاديث نصح البلاغة فقط.

لكن في هذا المقال تم استخلاص استراتيجيات توزيع الدخل عند الامام علي (ع) بالتفصيل، من خلال الرجوع إلى الآراء المروية عن الرسول (ص) والأئمة (ع) وسيرة الإمام علي (ع) ومقارنتها مع وجهة نظر النظام الرأسمالي في هذا الصدد.

تقديم المفاهيم:

النظام الاقتصادي الاسلامي

النظام الاقتصادي في الإسلام هو مجموعة من الأنماط السلوكية والاقتصادية التي تكون في الأصعدة الثلاثة: الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وهي مستمدة من الآيات والأحاديث، وهذه الأنماط تربط المشاركين في النظام الاقتصادي ببعضهم البعض وبالموارد الاقتصادية ويحرك المجتمع نحو الأهداف الاقتصادية التي أرادها الإسلام (ميرمعزى، ١٣٨٨، ٢١). ويقول «الصدر» إنّ النظام الاقتصادي الإسلامي هو اكتشاف العلاقات الاقتصادية وفق الشرائع الإسلامية، وكذلك مدارس الأفكار والمفاهيم العامة التي تتجلى وراء هذه العلاقات، على غرار نظرية مفارقة شكل التوزيع عن طريقة الإنتاج (صدر، ١٣٧٥، ٣٦٧). وعلى هذا فإن النظام الاقتصادي في الإسلام هو صورة حقيقية للمدرسة الاقتصادية في الإسلام، مطبقة في المشهد الحقيقي، ومتوافقة مع متطلبات ومقتضيات العالم الحديث.

النظام الاقتصادي الرأسمالي

وبحسب تعريف الاقتصادي الشهير ساموئلسون، فإن النظام الاقتصادي الرأسمالي يعني منظمة تكون فيها غالبية الممتلكات والأصول ووسائل الإنتاج مملوكة للقطاع الخاص، ويعتبر السوق وسيلة لتخصيص الموارد وخلق الدخل. (ساموئلسون وآخرون، ١٩٨٩، ٩٦٧).

واعتبر الخبير الاقتصادي الأمريكي روبرت هيل برونر (١٩٤٣)، النظام الاقتصادي الرأسمالي مجموعة من المؤسسات والأفكار الأساسية، الفكرة الأساسية فيها

(٢٠١٧) في بحث علمي في مجلة دراسات نصح البلاغة، "توزيع الفقر أو توزيع العدالة من منظور نصح البلاغة". وأثناء بيان الأهداف الحكومية للإمام (ع) توصلوا إلى أن فكرة الإمام (ع) المرجوة من نشر العدل في المجتمع هي إنتاج الثروة وتوزيعها، وليس توزيع الفقر، والإمام (ع) كان ينشر العدالة في المجتمع. لقد استخدم أساليب تنفيذية مثل جمع الثروات غير المتوقعة ودعم الحرفيين ورجال الأعمال، والإشراف المباشر، والتنمية الزراعية، وجمع الضرائب بطريقة عادلة ومبدئية، للوصول إلى أهدافه. ويقتصر هذا البحث على أحاديث نصح البلاغة فقط، ولم يجر مقارنة.

شاه آبادي وساري غول (٢٠١٣)، في بحث علمي في مجلة نصح البلاغة البحثية، بحثنا أثر الحكم على توزيع الدخل مع التركيز على أفكار الإمام علي (ع). وتبين النتيجة أنه وفقاً لحياة وفكر أمير المؤمنين (ع)، يمكن اعتبار دور الحكام كأهم عامل للنمو الشامل والتنمية في المجتمع. وقد تناول هذا البحث جانب الحوكمة فقط دون إجراء أي مقارنة.

مرادي ورستمي (٢٠١٣) في رسالته بعنوان "التوزيع العادل للدخل والثروة من وجهة نظر الإمام علي (ع) مع التركيز على نصح البلاغة" من جامعة يزد، من خلال دراسة الوضع الاقتصادي في عهد الخلفاء السابقين قاما بمقارنة طريقة أمير المؤمنين (ع) مع طريقة معاوية، وتطرقا إلى أهم تصرفات الإمام (ع) فيما يتعلق بالتوزيع العادل للدخل والثروة، منها؛ توبيخ الوكلاء على اكتساب الثروات الكثيرة، والتوزيع المتساوي لبيت المال، والتوصية الأكيدة للوكلاء بحفظ بيت المال، ومصادرة الأملاك غير الشرعية. ولم تتم أي مقارنة في هذا البحث بين حلول الإمام مع المدارس الأخرى.

وقد تطرق كاربخش راوي (١٣٩٨) في رسالته بجامعة مشهد «العدالة الاقتصادية من منظور نصح البلاغة ومقارنتها ببعض وجهات النظر المعاصرة» إلى مقارنة نظرية راولز في العدالة مع العدالة الاقتصادية لأمر المؤمنين (ع) و وصل إلى أنّ التقوى وإقامة العدالة الاقتصادية يُعدّان من الخصائص المهمة للدولة

صميمي و الآخرون، ١٣٨٦، ٧٧). بمعنى آخر، توزيع الدخل هو كيفية تقسيم الدخل القومي والثروة التي وهبها الله والتي تم تحويلها إلى سلع من خلال العمل.

العدالة عند الإمام علي (ع)

للوصول إلى مفهوم العدالة الاقتصادية عند أمير المؤمنين (ع) لا بد من دراسة معاني العدالة في كلامه. وللعدل معانٍ مختلفة في كلام الإمام (ع)؛ منها:

مساواة الناس في نظر الحاكم

«فَأَخْفِضْ لَهُمْ جَنَاحَكَ وَأَلِنْ لَهُمْ جَانِبَكَ وَأَبْسِطْ لَهُمْ وَجْهَكَ وَأَسْ بَيْنَهُمْ فِي اللَّحْظَةِ وَالنَّظَرَةِ...» (رسالة ٢٧) يشير إلى أن نظرة الحاكم إلى الناس سواء كانوا أغنياء أو فقراء، يجب أن تكون عادلة تماماً في الحكم وغيره. لأن الله سبحانه وتعالى سوف يحاسب الحاكم على تصرفاته نجاه العباد (مكارم شيرازي، ١٣٨٦، ٩: ٣٤٧).

احترام حقوق الناس والمسؤولين تجاه بعضهم البعض

«فَإِذَا أَذَّتِ الرَّعِيَّةُ إِلَى الْوَالِي حَقَّهُ وَأَدَّى الْوَالِي إِلَيْهَا حَقَّهَا عَزَّ الْحَقُّ بَيْنَهُمْ وَقَامَتْ مَنَاهِجُ الدِّينِ وَأَعْتَدَلَتْ مَعَالِمُ الْعَدْلِ وَجَرَتْ عَلَى أَدْلَاهَا السُّنُنُ فَصَلَحَ بِذَلِكَ الزَّمَانُ...» (الخطبة ٢١٦) وفي ظل احترام الحقوق المتبادلة بين الشعب والمسؤولين، يستقر العدل، ولا يبقى للظلم أي أثر. (ابن ميثم، ١٣٧٥، ٤: ٨١).

الجدارة (جدارة الحق)

«الْعَدْلُ يَضَعُ الْأُمُورَ مَوَاضِعَهَا» (الحكمة ٤٣٧) نتيجة العدالة هي وضع كل شيء وكل شخص في مكانه (مكارم شيرازي، ١٣٨٦، ١٥/٤٨٣). وبطبيعة الحال، فإن معنى العدالة هذا يتطلب أن يكون لكل شيء وكل شخص مكان من قبل، بطريقة تكوينية أو تعاقدية. (ديرياز، ١٣٨٠، ١٦١).

والقاسم المشترك الذي يمكن استنتاجه من كلام الامام (ع) هو احترام حقوق أفراد المجتمع. في بعض الأحيان، احترام الحقوق يتطلب المساواة، وفي هذه الحالة تصبح العدالة مرادفة للمساواة. وفي بعض الأحيان يكون من مسؤولية الحاكم الإسلامي تحديد موقف الحق من

هي شرعية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وأن المؤسسة الرئيسية للسوق ليست خاضعة للسيطرة. (هيل برونر، ١٩٧٠، ٨٠).

وفقا لبائول بولزا^١ (١٩٩١)، أستاذ الاقتصاد في كولومبيا، فإن الرأسمالية هي شكل من أشكال تنظيم النشاط الاقتصادي على أساس المبادئ الثلاثة للسوق (الشراء والبيع الطوعي للسلع والخدمات ومؤسسات الإنتاج)، والملكية الخاصة (مؤسسات الإنتاج ووسائل الإنتاج والأصول المنتجة في المجتمع) ودافعية كسب الربح (الحرك الدافع للنشاط الاقتصادي). (مهرجان وآخرون، ١٣٩٣: ٨٩). وقد أضاف دادغر حرية النشاط الاقتصادي والحد الأدنى من حضور الحكومة، إلى هذه المبادئ الثلاثة (دادغر، ١٣٨٧: ١٦٦). واعتبر المصدر أن المكونات الأساسية لهذا النظام هي حرية الملكية وحرية الاستغلال وحرية الاستهلاك (صدر، ١٣٧٥، ٢٧٤).

والقاسم المشترك بين التعريفات المذكورة أعلاه يعتمد على فكرة الملكية الخاصة لمعظم الممتلكات والأصول، والتي تقوم على أساس النشاط الحر في السوق.

توزيع الدخل

توزيع الدخل^٢ في علم الاقتصاد، يعني كيفية توزيع إجمالي الناتج المحلي لبلدًا على سكانه (Osullivan et al. 2003, 348). وعرفها هادوي بأنها توزيع الثروة الوطنية والممتلكات بين المجموعات والطبقات الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية المختلفة. (هادوي، ١٣٧٨، ١٥٤). ويعتقد «بيات» أن الدخل يعني تقسيم الموارد والمنتجات الطبيعية والموهوبة من الله ومنتجاتها، واستخدامها وتحويلها إلى سلع من خلال العمل. لذلك، ومن أجل ضمان العدالة الاجتماعية، من الضروري أن يتم وضع كل منها في موضعها المحدد. (بيات، ١٣٦٩: ٢١١). كما عرّف جعفري صميمي وزملاؤه توزيع الدخل على أنه حصة سكان بلدًا في الدخل القومي ومقدار عدم المساواة في الدخل في بلد ما. (جعفري

1. Paul Bowles

2. income distribution

الرئيسي هو الحصول على كمية اقتصادية أكثر فأكثر. لذلك فإن العدالة الاقتصادية ليست ذات أهمية كبيرة في هذا النظام؛ كما يعتبر العدالة الاجتماعية أو العدالة التوزيعية انتهاكا لمبادئ القانون العادل والحرية. (هايك^١، ١٣٦٠، ٢٠٠).

كتب راولز في انتقاده للنفعية: «إن السمة الصادمة للمدرسة النفعية هي أن هذه المدرسة لا يهتمها العدالة إلا بشكل غير مباشر، وكيف يؤدي التوزيع إلى رضا الأفراد... التوزيع الصحيح هو التوزيع الذي يسعى إلى تحقيق أكبر قدر من الرضا. في حين أنه يتعارض بعض الأحكام القضائية مع الرأي المذكور أعلاه» (ساندل^٢، ١٣٧٤، ٦١). لذلك يجب إزالة أية قيود تقف في طريق قانون «الحد الأقصى للعائد» ويجب أن يكون الهدف الوحيد للمنتجين هو الحصول على أكبر قدر من الربح، وليس الإنتاجية العالية. كما يجب على كل الناس أن يعملوا، والذين لا يستطيعون أن يعملوا؛ مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن يجب حذفهم من ساحة العمل (بشرلر^٣، ١٣٧٠، ٨٩-٨٥). ويعتقد «كوتس»، إن التوزيع غير المتكافئ هو أحد الأشياء المحزنة التي تستحق التفكير فيها (كوتس^٤، ١٣٩٦، ٣١٥).

لكن في المدرسة الاقتصادية العلوية، وهي مجموعة متناغمة من الأسس الدينية (الإيمان بالله، الكون، الإنسان والمجتمع)، والمفاهيم القِيمِيَّة (الزهد، القناعة، الثقة، القُدْرُ الإلهي، الرزق المقدر، وغيرها) والأهداف الاقتصادية (الرفاء العام والعدالة والأمن والنمو الاقتصادي (يوسفى، ١٣٨٧، ٢٩-٣٢). يجب أن تتوجّه الجهود إلى أن تعود نتائج الأنشطة الاقتصادية للأفراد إليهم وأن يتمتع عامة الناس برفاهية نسبية بحيث يتم توفير مصالح المجتمع. كما يقول: «فَأَمَّا حَقُّكُمْ عَلَيَّ تَوْفِيرُ فَيْئِكُمْ عَلَيْنِكُمْ» (خطبه/٣٤) وفي ظل الإيمان بالله، يؤثر الناس غيرهم على أنفسهم. كما اعتبر الامام (ع) هذه الصفة من صفات الأبرار وقال: «الإِيثَارُ سَجِيَّةٌ

حيث (منطقة الفراغ)، وهو ما لا يتعارض مع العدالة. ولذلك فإن مفهوم العدالة الاقتصادية في نظر الإسلام وأمير المؤمنين (ع) سيكون مرادفا لمراعاة الحقوق الاقتصادية في مجال السلوك والعلاقات الاقتصادية.

مبادئ الإمام الإستراتيجية في تحقيق الأهداف الاقتصادية

إن المقصود من المبادئ الاستراتيجية لأمير المؤمنين (ع) هو المنهج الحاكم والتوجيهي لتصرفات الإمام (ع) الاقتصادية، والتي يمكن استنتاجها من حياته وكلماته. وفي وصيته لمالك الأشتر، بيّن الإمام (ع) طريقة تحقيق هذه الأهداف، وهي في معظمها اقتصادية، وتبين أهمية الاقتصاد ودوره في تحقيق هذه الأهداف. هكذا يبدو؛ إن المبادئ الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية التي حددها الإمام (ع) تهدف إلى تحقيق نفس الأهداف وتنظيم الشؤون الاقتصادية وحل التحديات الاقتصادية. مثل مبدأ الحرية المسؤولة (رسالة/٣١)، ومبدأ المنافسة المسؤولة (رسالة/٥٣)، ومبدأ التوزيع العادل (كليبي، ١٣٦٣، ٦٠/٨)، ومبدأ الحضور المسؤول للحكومة في الاقتصاد (كليبي، ١٣٦٣، ١٥١/٥). ولذلك فإن السياسات والبرامج الاقتصادية للإمام (ع) تتشكل في إطار وسياق هذه المبادئ (يوسفى، ١٣٨٧، ٣٣٩). وبما أن الغرض من هذا البحث هو تحليل ومقارنة السياسات الاستراتيجية لأمير المؤمنين (ع) فيما يتعلق بمبدأ التوزيع العادل للدخل مع النظام الاقتصادي الرأسمالي، فلا يُطَرَّقُ إلا إلى هذا المبدأ.

الغرض من توزيع الدخل

يتأثر هدف توزيع الدخل بالأهداف الكلية للأنظمة الاقتصادية المختلفة، والتي تتأثر بالأسس الفكرية والدينية والفلسفية لكل نظام. اختلافات الرؤية في موضوعات مثل؛ «الله وصفاته، الإنسان، المجتمع ونظام الوجود»، جعل لكل مدرسة من مدارس الاقتصاد أهدافا مختلفة ويستفيد -وفقا لأهدافها ومثلها العليا- من أدوات وتسهيلات وأساليب خاصة لتحقيق أهدافه المنشودة.

يعتمد أساس النظام الرأسمالي على النفعية وهدفه

1. Hayek
2. Sandl
3. Baechler
4. Cautes

الذين لا يعملون عندهم أحد، إلى ١٤٪، كما بلغ الانخفاض في أجورهم الأسبوعية إلى ١٩٪. واعتبر هذا التخفيض في الأجور سبباً لزيادة عدم المساواة والمخاطر الجسيمة للنظام الاقتصادي الرأسمالي. (لستر تارو، ١٣٧٦، ٣٠٨).

تتكون الأسس الفكرية التي خلقت أساس الانقسام الطبقي وزيادة الفقر وعدم المساواة في هذا النظام من العناصر الثلاثة التالية:

فالعامل الطبيعي والحالة الطبيعية يُعدّان من عوامل الفارق بين غنى الناس وفقيرهم، لأن الله خلق المرافق المادية والطبيعية بشكل جماعي ومشارك لجميع الناس، وأعطى الإنسان العقل والفكر، والموهبة والقدرة اللازمتين، كما أعطاه القوة الفكرية والبدنية المناسبة، فيصبح كل شخص مالكاً لجزء من الطبيعة بحسب عمله وجهده، ووفقاً لقاعدة الحرية يستطيع أن يمتلك أصوله، شريطة أن تبقى الأصول كافية للغير، ولم يحصل عليها من طريق الاحتكار وحرمان الآخرين. ولذلك لا يحق لأحد أن يُحدّ من إرادته وسلطته وإجباره على دفع جزء من ممتلكاته للمحتاجين والتكافل الاجتماعي. (لاك، ١٣٩٢، ١٩٣). في الواقع، هذا النوع من عدم المساواة أمر طبيعي وأى تدخل للقضاء عليه هو جهد غير طبيعي (فيتس بتريك، ١٣٨٣، ٤١). وعلى هذا فإن عدم الاهتمام بالمحتاجين واعتبار عدم المساواة أمراً طبيعياً، يؤدي إلى فجوة طبقية.

يُعدُّ المِلْكِيَّةُ والتأكيُدُ على الملكية الفردية والخاصة، من أهم مكوّنات وأساسيات النظام الرأسمالي، وهو ما يميّز هذا النظام عن غيره من المدارس. (كوجك زاده، ١٣٩٥). وبناء على ذلك، يحق للأشخاص دون أي قيود، تملك الأصول والثروات وأدواتها وعواملها واستخدامها والسيطرة عليها أو تعريضها للبيع والشراء أو على شكل هدايا أو تركها كإرث.

وأما في المذهب العلوي للملكية الحقيقية لله، لأن الوجود كله ملكه كما يقول: «له ما في الأرضين والسماوات وما بينهما» (الحافظ، ١٩٨٨م، ٧٣/١)

الأبترارِ وَشِيْمَةُ الأَخْيَارِ» (آمدی، ١٤١٠، ١: ١٢٨) إنّ الإمام (ع) في حكومته، إضافة إلى إزالة التباعد العرقي والنسبي في الاستفادة من بيت المال (الخطبة/٢٢٤)، فقد عزّز أواصر الأخوة بين المجتمع من خلال تعزيز روح التضحية بالنفس. (خصيبي، ١٣١٩ق، ٤٤٠) كما قال: «ما حُفِظَتِ الأخُوَّةُ بمثلِ المواساة» (آمدی، ١٤١٠، ٦٩٠) وبهذه الطريقة، تمّت إزالة الفجوة العميقة التي نشأت بين الفقراء والأغنياء خلال الحكم العثماني من خلال إجراءات مثل مصادرة ممتلكات الأشراف غير الشرعية والتوزيع العادل للثروة. (يعقوبی، ١٤١٤، ١٧٨/٢-١٧٩. كليني، ١٤٢٩، ١٥/١٦٠-١٥٤).

الأسس النظرية لتوزيع الدخل في النظام الاقتصادي الرأسمالي

مع ظهور عصر النهضة وظهور التغيرات الأساسية في النظرة إلى العالم، أصبح الإنسان ذا قيمة أخلاقية مقارنة للمجتمع، وأصبح دافع السلوك الإنساني مجرد اعتبار للمصالح الشخصية. (يوسفي، ١٣٨٧: ٩١-٩٣). في هذه الأثناء، واستناداً إلى تعاليم النظام الرأسمالي، اقتضت نظرة الإنسان الكاملة في الأنشطة الاقتصادية على العالم المادي، بحيث تم تفسير اللذة والسعادة أيضاً على أنها سعادة دنيوية ولذة مادية. لذلك ننصح الجميع بممارسة أنشطتهم من أجل زيادة الربح المادي. وعلى هذا الأساس قام الاقتصاد الرأسمالي على الملكية الخاصة التي تعتبر وسيلة إنتاج ووسيلة توزيع. (شوقي الفنجرى، ١٣٨١، ١٣٨).

ومع مرور الوقت، ومع تعميم هذا التفكير، نشأت فجوة طبقية عميقة في البلدان الرأسمالية، كما أظهرت الإحصاءات الرسمية للولايات المتحدة، في الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٩٢، انخفاض الأجور الحقيقية للقوى العاملة بنسبة ٨٠٪ بشكل مستمر، وأيضاً رغم ارتفاع ٢٩٪ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٩٣، فإن متوسط أجر العمال الذين عملوا بدوام كامل على مدار العام انخفض بنسبة ١١٪. وبلغ الانخفاض في «الأجر بالساعة» للعمال

والأنشطة التي تتم بهدف استغلالها على أساس «الحريات الاقتصادية» لعامة الناس، وعلى هذا الأساس فإن طريقة التوزيع، تحدد الثروة والدخل (الصدر، ١٣٧٥، ٢٩٨/١).

لكن أسلوب الحياة العلوي المشتق من الإسلام يختلف مع هذه المدرسة من حيث المبادئ والفروع في موضوع الثروات الطبيعية والدخل، لأن هناك حدوداً معينة للملكية «موارد الإنتاج» و«الحرية الاقتصادية» وهو لا يقبل مبادئ المدرسة الرأسمالية (الصدر، ١٣٧٥: ٦٧-٦٣).

العمل

ويعتبر «العمل» معياراً هاماً في توزيع الدخل في النظم الاقتصادية. وكما هو الحال في الإسلام، فإن أحد معايير التوزيع هو "التبادل" أو "العمل". ولذلك فإن التراخي في العمل يُعدُّ من عوامل الحرمان. وفي تعاليم الإسلام، يُوجدُ الكثير من النصائح للإيثار الاقتصادي في ظل العمل والجهد حتى يتمكن الجميع من تحقيق الاستقلال الاقتصادي على أساس الكفاءة والنشاط الاقتصادي، ويصبح المرء صاحب منتجاته في ضوء العمل. يقول الامام (ع): «مَنْ يَعْمَلُ يَزِدُّ قُوَّةً مَنْ يُقَصِّرُ فِي الْعَمَلِ يَزِدُّ فِتْرَةً» (آمدی، ١٤١٠، ١/٥٩٠) ففي هذه الرواية، أُعْتَبِرَ العملُ والجهدُ سبب القوة والزيادة، كما أُعْتَبِرَتِ البطالة مصدر الضعف والعجز.

الحاجة

ورغم أن العمل والجهد هما أهم وسيلة لكسب الثروة والدخل، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن جميع البشر ليسوا متساويين من حيث الخصائص الجسدية والعقلية والروحية. ولذلك فإن قدرة الناس على التحمل في المواقف الصعبة، وكذلك اليقظة والإبداع والمبادرة والقدرة البدنية... تختلف من شخص إلى آخر. بالإضافة إلى ذلك، أحياناً بسبب الأحداث الطبيعية مثل؛ الفيضانات والزلازل والجفاف، يفقد بعض الناس كل أو جزءاً كبيراً من مرافق حياتهم. وهذا يجعل المرافق الطبيعية غير متاحة للجميع بصورة متساوية، حتى بعض الناس، رغم العمل

ولذلك فإن الاستخدام البشري لهذه النعم يجب أن يخضع للطاعة الإلهية.

السوق الحرة أو السوق التنافسية؛ -وهو من أهم عنصر للتوزيع في النظام الاقتصادي الرأسمالي- هو السوق الذي له علاقة متبادلة مع مجالات الحياة الإنسانية الأخرى، بما في ذلك السياسة والثقافة والمجتمع. (استغليتز^١، ١٣٩١: ٩٨). هذا العنصر عفوي (بشيري، ١٣٨٤: ٨٤) فلذلك إن توقع العدالة من عملية السوق أمر خاطئ ولا معنى له (ليند^٢، ١٣٨٨، ٣٣)؛ لأن النتيجة القسرية للسوق الحرة هي الفرق بين غنى الناس وفقيرهم. ولذلك فإن توزيع الدخل الذي يقوم به السوق ليس عادلاً ولا غير عادل (هايك، ١٩٧٧، ٦٤-٦٥). وهذا التفاوت، يزيد من حجم كل الأدخال ويمكن شعوب الغرب من التمتع بأدخال مرتفعة نسبياً. (باتلر^٣، ١٣٨٧: ١٤٨). يعتقد «هايك» أن عدم المساواة هذا؛ أمر لا مفر منه، بل ومفيد، وجزء من عملية التحول إلى الحضارة. وفي رأيه أن التركيز على إعادة توزيع الدخل والثروة يسبب بطء وعدم كفاءة السوق ونظام التوزيع. (هايك، ١٩٦٠، ٧٧).

معايير التوزيع العادل للدخل

إنَّ معيار حق الناس في تملك ممتلكات المجتمع هو «العمل» و«الحاجة». وطالما تم مراعاة هذه المعايير في توزيع الموارد الطبيعية قبل الإنتاج والتوزيع وبعد الإنتاج وإعادة التوزيع، فإن جميع الناس سيحصلون على حقوقهم وسيتم التوزيع العادل للثروة في المجتمع. (يوسفي، ١٣٨٧، ٣٨٦).

فيما يتعلق بتوزيع الدخل، يتم تحديد معايير المدارس الاقتصادية بناءً على رؤيتها للموارد البشرية والفئات النشطة. وبما أن احتياجات الإنسان في المدرسة الرأسمالية غير محدودة والموارد الطبيعية محدودة، فإن الحل الأكثر أهمية للمشاكل الاقتصادية هو التخصيص الأمثل لموارد الإنتاج. تسمح هذه المدرسة بملكية عوامل الإنتاج

1. Stieglitz
2. Lind
3. Butler

النظام الاقتصادي الإسلامي، إنما يتحقق العدالة الاقتصادية بمساعدة الناس. ثانياً: التكافل الخاص أو توفير الرعاية الاجتماعية، والذي يعتبر أداة من أدوات التعاون الاجتماعي من قبل الحكومة (نفس المرجع).

التكافل العام

إنّ لمصطلح «التكافل» عدة معانٍ؛ منها: «تكافلاً [كفل] القوم: كفل بعضهم بعضاً» (بستاني، ١٩٦٧م، ٢٧٤) «أن يكون آحاد الشعب في كفالة جماعتهم» (أبو زهرة، ١٩٩١ق، ٧)، ولذلك، فهي مسألة ذات اتجاهين.

وفي تعريف آخر يعني أن أفراد المجتمع يضمّنون ويدعمون بعضهم البعض بشكل فردي أو جماعي (مصطفى، ١٤٣٠ق، ١٠/٩٦) ويمكن أن يكون هذا الدعم من خلال استراتيجيات إيجابية (مثل ولاية الأيتام) أو استراتيجيات سلبية (مثل تحريم الربا) والتي تنبع من عمق وأساس العقيدة الإسلامية بحيث يعيش الناس في ظل حماية ودعم المجتمع، بحيث في ظل هذا الدعم لبعضهم البعض، سيتم تشكيل مجتمع متفوق وسيتم تجنب خسارة الناس وأضرارهم (علوان، ١٤٠٩، ١٥). ويتضمن هذا التعاون أهدافاً وحلولاً مناسبة لخلق التعاون الديني والأخوة وتعزيز التكافل الاجتماعي.

وفي ضوء هذا التكافل يدرك أفراد المجتمع مسؤوليتهم تجاه بعضهم البعض، ونتيجة لذلك يصل المجتمع إلى التماسك والتكامل. (زاهدي، ١٣٧١، ٨٦).

ويتم التكافل العام، من أجل تحقيق العدالة التوزيعية. وواجب الدولة الإسلامية هو إلزام الناس بأداء واجباتهم الشرعية. إن المجتمع الإسلامي يحتاج إلى حكومة عادلة ذات سياسات صحيحة، توفرها لهم حكومة أمير المؤمنين (ع) على أفضل وجه كحاكم إسلامي، يعتبر الإمام (ع) نفسه ملزماً بخلق ثقافة في مجال التكافل الاجتماعي وتشكيل أسسه الدينية والأخلاقية، وخلافاً للآراء الاقتصادية السائدة، إنّ للمحتاجين حق معين، ويحدد آية معينة لذلك: كما يقول: «وَقَالَ ع إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ فَرَضَ فِي أَمْوَالِ الْأَعْيَانِ أَقْوَاتَ الْفُقَرَاءِ فَمَا جَاعَ فَقِيرٌ إِلَّا بِمَا مُتَّعَ بِهِ غَنِيِّ وَاللَّهُ تَعَالَى سَائِلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ» (الحكمة/٣٢٨)

الكثير والجهد المضني، لا يزالون غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية. في مثل هذه الحالة، ليس من الممكن اعتبار العمل الفردي والجهد الفردي فقط مصدر دخل الناس. لذلك، ينبغي أيضاً إضافة عامل "الحاجة" إلى معايير توزيع الدخل.

تجدر الإشارة إلى أن تعريف "الحاجة" يختلف عند الإمام (ع) والرأسمالية. لأنه في المجتمع الرأسمالي، "الحاجة" هي عبارة عن إخراج الفرد من ساحة التوزيع. وبهذه الطريقة، كلما زادت احتياجات الناس، انخفضت حصتهم في التوزيع بنفس النسبة. لدرجة أن هذا التخفيض يؤدي إلى خروج عدد كبير من الأشخاص عن ساحة العمل والتوزيع. وهذا نتيجة لزيادة القوى العاملة المعروضة في السوق الرأسمالية. لذلك، في الاقتصاد الرأسمالي، لا تعتبر "الحاجة" وسيلة إيجابية لتوزيع الثروة (صدر، ١٣٧٥، ١: ٣٩٩). في هذا النظام، تكون رفاهية الدولة تصالحية وتحولية، وليست مضمونة وأصلية. أي أنه ليس له أساس فلسفي نظري ودقيق (حاج حسيني، ١٣٨٦، ١٩٦). لكن مدرسة الإمام (ع) الاقتصادية هي المسؤولة عن توفير احتياجات الناس كافة، حتى العاطلين عن العمل والمعاقين. وبالإضافة إلى أن الحكومة مسؤولة عن ذلك (رسالة/٥٣)، فإن على الناس أيضاً واجبات ومسؤوليات تجاه بعضهم البعض (رسالة/٦٧) لأنه وفقاً للشرعية الإسلامية، فإنّ جزءاً من ممتلكات الطبقة الغنية تعود للمحرومين في المجتمع، على شكل الخمس والزكاة والضرائب (صدر، ١٣٧٥، ١/٣٠٣).

سياسات أمير المؤمنين (ع) في موضوع التوزيع العادل

والمجتمع الإسلامي مسؤول عن الأشخاص غير القادرين على العمل أو ليس لديهم الدخل الكافي لتأمين حياة هؤلاء الأشخاص والوصول بهم إلى مستوى الكفاية. وعليه، ففي النظام الاقتصادي العلوي، ومع احترام معايير التوزيع (العمل والحاجة)، تم تقديم حلول من أجل تحقيق العدالة الاقتصادية (يوسف، ١٣٨٧، ٣٨٧)، أولاً: التعاون العام؛ ويُشار إليه أيضاً باسم التكافل العام والتوازن الاقتصادي، وهو ذو صلة مع إعادة التوزيع. وتنفيذ هذا الحل يتطلب تعاون الناس، لأنه في منطق

روح الإيثار والمواساة. إذ كان هو نفسه يضحى بنفسه علناً وسراً، ولم يتردد حتى في العفو عن عدوه، حتى إنه أعطى سيفه للعدو في إحدى الحروب (صدوق، ٢٠١٨، ٣٣٨/١).

ويذكر أمير المؤمنين (ع) ضمن حديث مفصل، النتائج القيمة للإيثار والمواساة في: «... وَأْمُرَكَ أَنْ تُؤَاسِيَ إِخْوَانَكَ الْمُطَاقِبِينَ لَكَ عَلَى تَصْدِيقِ مُحَمَّدٍ ص وَتَصْدِيقِي وَالْإِنْفِاقِ لَهُ وَلِيٍّ يَمَّا رَزَقَكَ اللَّهُ وَفَضَّلَكَ عَلَى مَنْ فَضَّلَكَ بِهِ مِنْهُمْ تَسُدُّ فَاقَتَهُمْ وَتَجْبُرُ كَسْرَهُمْ وَحَلَّتْهُمْ وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ فِي دَرَجَتِكَ فِي الْإِيمَانِ سَاوِيَتُهُ فِي مَالِكَ بِفَسْكَ...» (طبرسي، ١٤٠٢ق، ٢٣٥/١)

ولا يمكن العمل بهذا الحديث إلا إذا كان الإنسان مؤمناً بالبعث، والعذاب. وذكر في موضع آخر نفع الإحسان فقال: «إِنَّكُمْ أَغْبِطُ بِمَا بَدَلْتُمْ مِنَ الرَّاعِبِ إِلَيْكُمْ فِيمَا وَصَلَهُ مِنْكُمْ.» (آمدی، ١٤١٠، ٢٦٩) وبهذا القول يعتبر الإمام (ع) منفعة المحسن أكثر من المحسن إليه ويحث الناس على الإحسان.

ترويج التكافل العام بالإشراف

ومن أجل مراقبة التطبيق الصحيح لأحكام الإسلام، كان الإمام (ع) يحضر في السوق بشكل مستمر ويعلم شخصياً قواعد التجارة في السوق وأضرار عدم الاهتمام بمعنوية الربح والمعاملة (صدوق، ١٣٦٧، ٤). والأحاديث في هذا السياق عن الإمام (ع) كثيرة، نذكر منها بعض الأمثلة: «من كان له مالٌ فإياه و الفساد» (ثقفی، ١٤١٠ق، ١: ٤٨)

وقد نقل الثقفی كلام النعمان بن سعيد؛ وكان علي (عليه السلام) يذهب إلى السوق فيأخذ سوطه بيده ويقول: اللهم إني أعوذ بك من فسق هذا السوق وشره (صدوق، ١٣٦٧، ٤: ٢٦١). وروى ابن حيون المغربي أن علياً (ع) كان يمشي في الأسواق والسوط بيده فيعاقب الباعة الغشاشين في تجارة المسلمين. (ابن حيون، ١٣٨٥ق، ٥٣٨/٢). ونقل أيضاً؛ وكان علي (ع) يمر بالبائعين في السوق فيخبرهم: «أحسنوا، أرحصوا بيعكم على المسلمين فإنه أعظم للبركة» (زنجشیری، ١٤١٢ق، ٩٥/٥) وبطبيعة الحال، فقد وردت في المصادر التاريخية

ويشير الإمام (ع) في هذه الأقوال؛ أنّ الثروة المتاحة للبشر هي ملك لله، وقد تم تحديد الأشخاص الذين يجب أن يستفيدوا من هذه الثروة. إن الحق الذي ذكره الإمام (ع)، فوق الحقوق المالية؛ وهو أن ينفق الأغنياء -زيادة على ما يجب عليهم من الإنفاق- ويخففوا عن الفقراء والمساكين بقدر احتياجاتهم الأساسية. وهذا الواجب يقوم على مبدأ الأخوة وهو واجب كغيره من الواجبات. لأنه على هذا الأصل يجب على المسلمين واجبا كفاثا إذا هُدِدَت الحاجات الضرورية لبعض الناس، أن يبادروا لمساعدتهم وقضاء حوائجهم. ولذلك يقول: «إِنَّ اللَّهَ نَظَرَ فِي أَمْوَالِ الْأَغْنِيَاءِ مَا يَكْتُمُونَ بِهِ، وَلَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ لَزَادَهُمْ...» (كليني، ١٤٢٩، ١٦٨/٧) ومن ناحية أخرى، يدعو الناس إلى المواساة والإيثار ونكران الذات، ومن ناحية أخرى، كان يراقب باستمرار تنفيذ الأوامر في السوق.

تعزيز التكافل العام من خلال تعزيز المواساة والإيثار

والمقصود من التعايش هو إشراك المرء الآخرين في ممتلكاته الخاصة بحيث يبدو الأمر كما لو أنه جميعاً أعضاء عائلة واحدة ويحاولون تلبية احتياجات بعضهم البعض. (طربحي، ١٣٧٥ش، ٢٨/١). وهذا لا يمكن تحقيقه إلا في ظل التربية الإسلامية المتأثرة بالعقائد والأخلاق وتنمية رؤية الناس في بيئة مناسبة يهيئها تطبيق الأحكام الشرعية. (مكتب تعاون الحوزة والجامعة، ١٣٦٣، ٣٢٨-٣٢٦). ولذلك عرّف أمير المؤمنين (ع) المواساة كأفضل نوع من الإحسان وقال: «أفضلُ الشرفِ بذلُ الإحسان» (آمدی، ١٤١٠، ١٩٣)

فالإيثار أفضل من المواساة، أي أن الإنسان يقدم الآخرين على نفسه، كما قال الله: «وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ» (الحشر/٩) كان أمير المؤمنين (ع) يدعو الناس إلى الإيثار باستمرار. وقد وردت أحاديث كثيرة في هذا الصدد، منها: «الإيثار أعلى الإحسان» (آمدی، ١٤١٠، ٥٣) «الإيثار غاية الإحسان» «الإيثارُ أشرفُ الكرم» (همان، ٥١) «الإيثارُ أفضلُ عبادة و أجلُّ سيادة» (همان، ٦١) كما اتخذ الإمام (ع) إجراءات فعالة من أجل تعزيز

والحدِيثية حالات كثيرة في هذا الصدد، مما يدل على أهمية مراقبة السوق وتعليم التجار القواعد الإسلامية..

توفير الرعاية الاجتماعية أو التكافل الخاص

التكافل الخاص أو توفير الرعاية الاجتماعية هو أحد الأهداف المهمة للأنظمة الاقتصادية. ويُعبّر عنه في الإسلام بـ"ضمان إعالة" (صدر، ١٣٧٥، ٦٦). إنّ المدارس الاقتصادية المختلفة تحدد مستوى الرفاه العام حسب أسسها الفكرية وتقدّم الحلول المناسبة حسب رأيها.

وفي الإسلام، يعتبر توفير الرعاية الاجتماعية من الواجبات المهمة على الحكومة (مكتب تعاون الحوزة والجامعة، ١٣٧١، ٤٣٥) ولكل الناس نصيب من دخل الحكومة (الصدر، ١٣٧٥، ٣٠٢/١). كما تتولى حكومة أمير المؤمنين (ع) مسؤولية توفير المستوى المعيشي المناسب للناس، بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات الأساسية والحد الأدنى لعامة الناس، وخاصة المعاقين والأيتام، الضعفاء والعاطلين والمدنين والعيبد والأطفال، والثّصر، كما يتولى مسؤولية المعثور عليهم والأطفال مجهولي الوالدين والمطلقات والنساء اللاتي فقدن أزواجهن (علوان، ١٤٠٩، ٥٩-٦٧).

كما نصح مالك الأشر في عهده المعروف، باحترام حقوق الطبقة الضعيفة من الناس والمحتاجين: «ثُمَّ اللهُ اللهُ فِي الطَّبَقَةِ السُّفْلَى مِنَ الَّذِينَ لَا حِيلَةَ لَهُمْ، مِنَ الْمَسَاكِينِ وَالْمُحْتَاجِينَ وَأَهْلِ الْبُؤْسَى وَالزَّمْنَى، فَإِنَّ فِي هَذِهِ الطَّبَقَةِ قَانِعًا وَمُعْتَرًا، وَاحْفَظْ لِلَّهِ مَا اسْتَحْفَظَكَ مِنْ حَقِّهِ فِيهِمْ، وَاجْعَلْ لَهُمْ قِسْمًا مِنْ بَيْتِ مَالِكَ، وَقِسْمًا مِنْ غَلَّاتِ صَوَابِي الْأَسْلَامِ فِي كُلِّ بَلَدٍ...» (رسالة ٥٣)

وقال لقثم بن عباس: «وَأَنْظُرُ إِلَى مَا اجْتَمَعَ عِنْدَكَ مِنْ مَالِ اللهِ - فَاصْرِفْهُ إِلَى مَنْ قَبْلَكَ مِنْ دَوِي الْعِيَالِ وَالْمَجَاعَةِ مُصِيبًا بِهِ مَوَاضِعَ الْفُقَاةِ وَالْحَالَاتِ وَمَا فَضَلَ عَنْ ذَلِكَ فَاجْمَلْهُ إِلَيْنَا لِنَقْسِمَهُ فِيمَنْ قَبْلَنَا» (نامه ٦٧)

وُترسي هذه العبارات بوضوح مبدأ توفير الرعاية الاجتماعية وتوضح المسؤولية المباشرة للحكومة في تأمين حاجات الفرد وتوفير المستوى المعيشي المناسب له. وطريق تحقيق الهدف المذكور هو خلق قطاعات عامة في الاقتصاد وتوفير النفقات التي تم إدخالها من الإيرادات

العامة وثروات الدولة. أحد هذه المصادر هو الضرائب، والآخر هو الاستثمارات الحكومية أو إنشاء القطاع العام، وهو ما يتم معالجته من حيث الأهمية الكبيرة في النهوض بتوفير الرعاية الاجتماعية.

السياسات المالية

وتعتبر الضرائب من أهم وسائل النشاط الاقتصادي للحكومات من أجل تغطية نفقاتها وضبط الثروة والتوزيع العادل في المجتمعات (نور محمدي وآخرون ١٤٠٠، ٧٢). ولكن إذا لم يتمكن الحكومة من إدارة تحديد وطريقة تحصيل الضرائب وإنفاقها، فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة عدم المساواة في التوزيع؛ المشكلة التي يعاني منها الاقتصاد الرأسمالي (أميري وآخرون ٢٠١٤).

في الإسلام، الضرائب ليست فقط لتلبية الاحتياجات الضرورية، بل الغرض من جمعها هو محاربة الفقر ورفع مستوى معيشة الفقراء والوصول بهم إلى حد الاكتفاء المعيشي. وتبين استراتيجيات أمير المؤمنين (ع) في تحصيل الضرائب وإنفاقها موقفه من هذه القضية. والذي يعتبر نموذجاً للحكومات الدينية الأخرى. لقد اعتبر الإمام (ع) الضرائب، المصدر الرئيسي لدخل الدولة، لذلك أولى أهمية كبيرة للضرائب ودفعي الضرائب في تخطيطه الاقتصادي. جاء ذلك في عهده إلى المالك: «وَتَقَدُّ أَمْرَ الْحَرْجِ بِمَا يُصْلِحُ أَهْلَهُ فَإِنَّ فِي صَلَاحِهِ وَصَلَاحِهِمْ صَلَاحًا لِمَنْ سِوَاهُمْ... مَنْ طَلَبَ الْحَرْجَ بغيرِ عِمَارَةِ أَلْبِلَادِ وَأَهْلِكَ الْعِبَادِ وَلَمْ يَسْتَقِمَّ أَمْرُهُ إِلَّا قَلِيلًا...» (رسالة ٥٣)

ففي هذه الرسالة يؤكد (ع) أن التعامل مع الضرائب والمكلفين هو من واجبات الحكومة، التي سيجلب تحسينها الراحة للناس؛ لأن الجميع يشارك فيها، وإذا تم استخدامها في طريق الرفاء وتحسين أوضاع الناس، فإنها ستؤدي أيضاً إلى استقرار الحكومة. قال الإمام (ع) في رسالة إلى يزيد بن قيس الأرحبي حول أهمية الحماية ودفع الضرائب: «لقد تأخرت في إرسال الجزية... فاتق الله واجتنب الحرام». ولا تجبرني على عقابك، وأحبت المسلمين ولا تظلم أهل الذمة، وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة..... (يعقوبي، ١٣٧٩، ٢/٢٠١).

عدة أحاديث. لكنه قال لأحد أصحابه اسمه عبد الله بن زععة الذي كان يطلب مالا: «إِنَّ هَذَا الْمَالَ لَيْسَ لِي وَلَا لَكَ وَإِنَّمَا هُوَ بَيْنِي لِلْمُسْلِمِينَ وَجَلْبُ أَسْيَافِهِمْ فَإِنْ شَرَكْتُهُمْ فِي حَرْبِهِمْ كَانَ لَكَ مِثْلُ حَظِّهِمْ وَإِلَّا فَجَنَاحُ أَيْدِيهِمْ لَا تَكُونُ لِعَبْرِ أَفْوَاهِهِمْ» (خطبة/٢٣٢) وهذا يعني أن هذه الأموال ليست لي ولا لك، ولكنها غنيمة يجب أن تصل إلى أصحابها.

وخاطب الأشعث بن قيس، وكان والياً على آذربيجان: «وَإِنَّ عَمَلَكَ لَيْسَ لَكَ بِطُعْمَةٍ وَلَكِنَّهُ فِي عُنُقِكَ أَمَانَةٌ وَأَنْتَ مُسْتَرْحَى لِمَنْ فَوْقَكَ لَيْسَ لَكَ أَنْ تَقْتَاتَ فِي رَعِيَّةٍ...» (رسالة/٥) معناه أنك أمين على ما في يديك من مال الله، وليس لك أن تظلم رعيتك.

وخاطب الإمام (ع) زياد بن أبيه بشدة في استعمال بيت المال وقال: «وَإِنِّي أَقْسِمُ بِاللَّهِ قَسَمًا صَادِقًا لَكُنْ بَلَعْنِي أَنَّكَ خُنْتَ مِنْ بَيْنِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا لِأَشَدَّنَّ عَلَيْكَ شِدَّةً تَدْعُكَ قَلِيلَ الْوَفْرِ تَقِيلَ الظَّهْرَ ضَعِيلَ الْأَمْرِ وَالسَّلَامُ» (رسالة/٢٠) الخيانة في بيت المال إنهم لا يغتفر وستؤدي إلى الارتباك والعجز. هذه هي أمثلة على استخدام رأس المال الوطني لتلبية احتياجات المحتاجين.

ومن أعمال الإمام (ع) في اتجاه إنشاء القطاع العام أنه من خلال خلق فرص العمل، إعطاء الأراضي المهجورة للمحتاجين للعمل فيها، وإخراج حقوق الحكومة من الدخل الحاصل منها. كما جاء في رواية عن الامام الصادق (ع) أن أمير المؤمنين (ع) قال: «فَمَنْ أَحْيَا أَرْضًا مِنْ الْمُسْلِمِينَ فَلْيَعْمُرْهَا وَلْيُوَدِّدْ حَرَاجَهَا إِلَى الْإِمَامِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي وَلَهُ مَا أَكَلَ مِنْهَا وَإِنْ تَرَكَهَا وَأَخْرَجَهَا فَأَخَذَهَا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ بَعْدِهِ فَعَمَرَهَا...» (كليني، ١٤٠٧ق، ١/٢٠٧) يمثل هذا الإذن دعماً عاماً للعمل والإنتاج. ومن خلال توفير العمل بشكل غير مباشر، فقد قدم الإمام فرص عمل للأشخاص المحتاجين الذين ليس لديهم رأس مال للعمل.

الخاتمة والاستنتاجات

يُعدُّ توزيع الدخل أحد القضايا الاقتصادية المهمة التي تستخدم فيها الأنظمة الاقتصادية المختلفة أساليب مختلفة. أظهرت الأسس الفكرية للنظام الرأسمالي في

ونصح عماله بالعدل والأدب في تحصيل الضرائب، كما ذكره الثقفى (ثقفى، ١٣٦٩، ٤٨).

ويمكن أن نستنتج من سيرة الإمام وكلماته فيما يتعلق بالضرائب أن أمير المؤمنين (ع) اعتبر الضريبة مصدراً لدخل الدولة، ولذلك أخذ في الاعتبار دور الضريبة ودفعي الضرائب في التخطيط الاقتصادي. يتم تخصيص معظم الضرائب لبناء وتطوير المدينة وخاصة لمراكز إيواء دفعي الضرائب. وفي موضوع جمع الضرائب، أخذ الإمام (ع) في الاعتبار الظروف الاقتصادية لدفعي الضرائب وقام بأخذ الضرائب وفقاً لدخل الناس وعملهم الاقتصادي، وكلما لزم الأمر قام بتطبيق التخفيضات والإعفاءات الضريبية.

لقد أكد باستمرار في نصائحه لعماله على معاملة دفعي الضرائب بشرف واحترام. ونصح بتجنب أي نوع من الإكراه والقمع في تحصيل الضرائب والسماح للناس بأداء هذا الواجب طوعية.

الاستثمارات الحكومية (إنشاء القطاع العام)

ولا يقتصر واجب الحكومة على التعامل مع فرض الضرائب فحسب، بل من الضروري توفير التسهيلات اللازمة من خلال المشاركة المباشرة في الأنشطة العامة. وإذا لم تكن الضريبة كافية، فمن واجب الحاكم الإسلامي استخدام الأموال والممتلكات الأخرى التي لديه، بقدر ما هو ضروري لتلبية احتياجات الفقراء.

إن بيت المال تُعدُّ من رأس المال الوطني. ومن واجب الحاكم الإسلامي توفير الاحتياجات الأساسية للمحتاجين باستخدامه. وكما يقول الامام (ع) أن من حقوق الناس، التوزيع العادل للثروات بين الناس: «... إِنَّ لِي عَلَيْكُمْ حَقًّا وَلَكُمْ عَلَيَّ حَقٌّ فَأَمَّا حَقُّكُمْ عَلَيَّ فَالْتَّصِيحَةُ لَكُمْ وَتَوْفِيرُ فَيْئِكُمْ عَلَيَّكُمْ...» (رسالة/٣٤) المقصود من الـ «فى» في كلام الإمام (ع) هو كلُّ أموال بيت المال. وتعبير «توفير فيئكم» يعني أن واجب الحاكم هو جعل الممتلكات العامة متاحة للمحتاجين ولجميع أصحاب الحقوق، وتنظيم الشؤون الاقتصادية ومعيشة الناس بشكل عام. (مكارم شيرازى، ١٣٦٨، ٢/٣٤٦). وفيما يتعلق باهتمام الإمام بطريقة التعامل مع بيت المال، فقد وردت بعض الأمثلة في

(ع) تم توفير المرافق الأساسية لجميع الناس، بما في ذلك: المياه النظيفة، والقمح، والسكن. وعلى هذا الأساس، تستطيع الحكومات الدينية المعاصرة، بما فيها إيران، إيجاد توزيع عادل للدخل في المجتمع من خلال الاستفادة من تدابير الإمام (ع). ولهذا الغرض، أثناء تنظيم الضرائب ومراقبة تنفيذ الأوامر عن كذب، يمكنها إنشاء إدارات عامة، بما في ذلك: توفير المحلات التجارية أو الأراضي للمحتاجين بحيث يمكنهم أيضًا أثناء العمل عليها وتوليد الدخل لأنفسهم، أن يكونوا مصدر دخل للحكومة.

خلق الفقر (العامل الطبيعي، الملكية، السوق) والأزمات التي نشأت في هذا النظام، أنه لا يمكن أن يؤدي إلى توزيع عادل للدخل في المجتمع. من جهة أخرى فإن حلول الإمام علي (ع) أوجدت العدل في المجتمع. وتبيّنُ الدراسة الحالية أن الإمام (ع) استخدم سياستين: ١ . التكافل العام، من خلال تعزيز ثقافة التعاضدية والتضحية ومراقبة تنفيذ الأحكام.. ٢- توفير الرعاية الاجتماعية أو التكافل الخاص، من خلال تنظيم الضرائب وإنشاء قطاع عام، استطاع أن يهيئ الأرضية المناسبة لاستقرار العدالة في المجتمع، إذ في عهد الإمام

المصادر

القرآن الكريم

نهج البلاغة، (لاتا)، صبحي صالح، قم: دارالهجره.

آمدی التميمي، عبد الواحد، (١٤١٠ق) «غررالحكم ودررالكلم» تصحيح: سيد مهدي رجائي، قم، دار الكتب الاسلامي.

ابن حيون نعمان بن محمد مغربي، (١٣٨٥ش)، دعائم الإسلام، مصحح: فيضي، آصف، قم مؤسسة آل البيت.

ابن أبي شيبة عبدالله بن محمد، (١٤٠٩ق)، المصنف في الأحاديث و الآثار، محقق: كمال يوسف الحوت، رياض، مكتبة الرشد.

ابن ميثم بجراني، علي بن ميثم (١٣٧٥ش)، «شرح نهج البلاغة»، مشهد، مؤسسة عتبة القلوس للبحوث الإسلامية.

ابوزهره، محمد، (١٩٩١م)، التكافل الاجتماعي في الإسلام، قاهرة، دارالفكر.

استيغليتز، ژرف، (١٣٩١ش)، «الاقتصاد العام»، ترجمه محمد مهدي عسكري، جلد ١، طهران، سمت.

الحافظ، ابن نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني، (١٩٨٨م)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الطبعة الأولى، لبنان، دارالكتب العلمية.

اميري، هادي، شهنازي، روح الله، دهقان شباني، زهرا، (١٣٩٤ش)، «اقتصاد القطاع العام»، معهد البحوث للحوزة والجامعة، سمت.

باتلر، ايمون، (١٣٨٧ش)، الأفكار السياسية والاقتصادية

«لهايك»، ترجمة فريدون تفضلي، طهران، دار «ني» للنشر.

بستاني، فواد، (١٩٦٧م)، المنجد الأجدى، الطبعة الأولى، بيروت، دارالشرق.

بيشله، جان، (١٣٧٠ش)، «أصول الرأسمالية» ترجمة: رامين كامران، نشر البرز.

بشيرية، حسين، (١٣٨٤ش)، تأريخ الأفكار السياسية في القرن العشرين، المجلد الثاني، طهران، دار «ني» للنشر.

بيات، أسدالله، (١٣٦٩ش)، «النظام الاقتصادي الإسلامي»، طهران: الدعاية الإسلامية.

ثقفى، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سعيد بن هلال ثقفى كوفى، (١٤١٠ق)، «الغارات»، مصحح: عبدالزهرا حسيني، المجلد ١، قم: دارالكتب الإسلامي.

_____، (١٣٦٩ش)، ترجمة: آيتي، طهران: وزارة الإرشاد.

جعفرى صميمي، أحمد، (١٣٨٦ش)، «اقتصاد القطاع العام ٢»، طهران: سمت.

حاج حسيني، حسن، (١٣٨٦ش)، العدالة الاجتماعية في المجال الاقتصادي من وجهة نظر الامام علي (ع) مجلة دراسات الثورة الإسلامية، الرقم ١١، صص ١٧١-٢١٤.

خصيبي، حسين بن حمدان، (١٤١٩ق)، فضائل ومناقب المعصومين الأربعة عشر، النسخة الإلكترونية

<http://lib.eshia.ir/15130>

دادغر، يدالله، (١٣٨٧ش)، «النظام الرأسمالي من لسان

- الاقتصاديين الرأسماليين»، فصلية كتاب النقد، العدد ٧، ٢١، صص ١٤٧-١٧٢.
- داودي، برويز، عيسوي، محمود، (١٣٨٩ش)، الأزمات الاقتصادية وحل الاقتصاد الإسلامي، مجلة الاقتصاد بجامعة الشهيد بهشتي، السنة الأولى، الرقم ١، صص ١٠٧-١٣٠.
- مكتب التعاون بين الحوزة والجامعة، (١٣٦٣ش)، «مدخل على اقتصادنا»، المجلد ١، طهران: سمت.
- دلشاد تهراني مصطفي، حسن آهنگري مهدي، (١٣٩٢ش)، «توزيع الفقر أو توزيع العدالة من وجهة نظر نهج البلاغة» (أبحاث نهج البلاغة)، الرقم ٣٧، صص ٨٣-٩٨.
- ديرياز، عسجر، (١٣٨٠ش)، «العدالة الاقتصادية في كلام علي (ع) وحياته» فصلية «منهجية العلوم الإنسانية»، معهد البحوث والجامعة، الرقم ٢٧، صص ١٣٦-١٦٣.
- زاهدي، محمد، (١٣٧١ش)، مقدمة على الخدمات الاجتماعية في الإسلام، طهران، دار جامعة العلامة الطباطبائي للنشر.
- زنجشيري، محمود بن عمرو، (١٤١٢ق)، ربيع الأبرار ونصوص الأختيار، المجلد ٥، بيروت، مؤسسة الأعلمي.
- ساندل، مايكل، (١٣٧٤ش)، الليبرالية ومنتقديها، ترجمة أحمد تدين، طهران، الإصدارات العلمية والثقافية.
- شاه آبادي، أبو الفضل، ساري غول، سارا (١٣٩٣)، «تحقيق أثر الحكم في توزيع الدخل مع التأكيد على أفكار الإمام علي (ع)» مجلة نهج البلاغة، العدد ٦، صص ١-١٥.
- شوقى الفنجري، محمد، محمدى، يوسف، (١٣٨١ش)، «الأسس النظرية للتوزيع العادل» مجلة الاقتصاد الإسلامي، السنة الثانية، العدد ٧، صص ١٣٧-١٦٠.
- الصدر، محمد باقر، (١٣٧٥)، «اقتصادنا»، المجلد الثاني، ترجمة عبد العلي الاسهبدي، قم: جامعة المدرسين.
- _____، (١٣٥٠)، «اقتصادنا»، المجلد الأول، ترجمه محمد كاظم موسوي، قم: جامعة المدرسين.
- الصدوق، ابن بابويه، محمد بن علي، (١٣٦٧)، «من لا يحضره الفقيه» تحقيق: علي أكبر غفاري، طهران: نشر الصدوق.
- _____، (١٣٩٨ش)، «التوحيد»، مصحح: هاشم حسيني، قم، جامعة المدرسين.
- طبرسي، احمد بن علي، (١٤٠٢ق)، «الاحتجاج على أهل اللجاج»، مصحح: محمد باقر خراسان، مشهد، نشر مرتضى.
- طربحي، فخرالدين، (١٣٧٥ش)، مجمع البحرين، طهران، مرتضى.
- علوان، ناصح، (١٤٠٩ق)، «التكافل الاجتماعي في الإسلام»، الطبعة الخامسة، مصر: دار الإسلام.
- فيتس بتريك، (١٣٨٣ش)، «نظريات الرفاهية الجديدة»، الطبعة الثانية، ترجمة: هرمز همايون فر، معهد طهران العالي لأبحاث الضمان الاجتماعي.
- كوتر، رابرت و يولن، تامس، (١٣٩٠ش)، القانون والاقتصاد، ترجمه يدالله دادغر و حامد اخوان هزاوه، همدان: نور العلم.
- كاربخش راوي، فهميه، (١٣٩٨ش)، «العدالة الاقتصادية من وجهة نظر نهج البلاغة ومقارنتها ببعض وجهات النظر المعاصرة» رسالة جامعية، جامعة مشهد للاقتصاد.
- كليني، محمد بن يعقوب، (١٤٢٩ق)، «الكافي»، قم: دارالحديث.
- كوتس ديويدي، (١٣٩٦ش)، «أساسيات الرأسمالية»، ترجمة: محمد حسين بيرامي، منشورات عالم الاقتصاد.
- كوجك زاده، ميشم (٢٠١٦م)، «دراسة مقارنة لمدرسة الإسلام والاقتصاد الرأسمالي»، مجلة الاقتصاد المقارن لمعهد بحوث العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية، السنة الثالثة، ٤١-٥٩.
- لاك، جان، (١٣٩٢ش)، رسالتان عن الحكومة. ترجمة فرشاد شريعت، طهران، رؤية معاصرة.
- لسترتارو، (١٣٧٦ش)، مستقبل الرأسمالية، ترجمة عزيز كياوند، طهران، دار ديدار للنشر.
- ليند بلوم، چارلز، (١٣٨٨ش)، «نظام السوق» ترجمة محمد ماجو، طهران، نشر ني.
- نورمحمدى خسرو، عرب مازار، عباس، مهرجان نادر، برتويي بامداد (١٤٠٠ش)، «تقييم السياسات الضريبية من ناحية توزيع الدخل» مجلة ربيع سنوية للاقتصاد والنمذجة، جامعة الشهيد بهشتي، المجلد ١٢، العدد ١٤-١٥ الصفحات ٥٥-٧٤.
- مرادي رستم، زهرا (١٣٩١ش)، «التوزيع العادل للدخل

ميرمعزى ، سيدحسين ، (١٣٨٨ش) ، البنية العامة للنظام الاقتصادي الإسلامي ، معهد بحوث الثقافة والفكر الإسلامي .

هادوى طهرانى ، مهدي ، (١٣٧٨ش) ، « المدرسة والنظام الاقتصادي في الاسلام ، الطبعة الثانية ، قم : دار الفكر . يعقوبى أحمدبن يعقوب ، (١٣٧٩ش) ، «تاريخ البيهقي» بيروت دار السيرة .

يوسفى ، أحمدعلي (١٣٨٧) ، «النظام الاقتصادي العلوي (الأسس والأهداف والمبادئ الإستراتيجية)» ، الطبعة الثالثة ، طهران : معهد بحوث الثقافة والفكر الإسلامي .

Hayek, Friedrich August Von, (1977) Law, Legislation and Liberty (Vol.II): The Mirage of Social Justice, pp64-65.
Hayek,F. A.(1960).The Constitution of Liberty. London: Routledge and Kegan Pau.
O'Sullivan, Arthur: Shiffrin, Steven M. (2003). Economics: Principles in Action. Upper Saddle River, New Jersey 07458:

والشروة من وجهة نظر الامام علي (ع) بالتركيز علي نهج البلاغة» رسالة جامعية ، جامعة يزد .

مصطفوي ، حسن ، (١٤٣٠ق) ، التحقيق في كلمات القرآن الكريم ، بيروت ، دارالكتب العلمية .

مكارم شيرازى ، ناصر (١٣٨٦ش) ، «رسالة الامام علي (ع)» ، طهران ، دار الكتب الإسلامية .

مولايى ، (١٣٩٢ش) ، «التعرف على الأفكار الاقتصادية للإمام علي (ع) في نهج البلاغة» مجلة أبحاث نهج البلاغة ، السنة الأولى ، العدد ٤ ، صص ٩٤-١١٠ .

مهرجان ، نادر ، كرامت فر ، مهدي ، (١٣٩٣ش) ، «الرأسمالية هي نخضة الخيانات ضدّ الخدمات» طهران ، نور العلم . Pearson Prentice Hall. p. 348.

Paul A. Samuelson and William Nordhaus ,(1989) Economics McGraw hi ll, Thirteenth edition P.967.

Robert L Heliborne, (1970). Between Capitalism and Socialism, A Vintage book p. 80.